

كلمة

سيادة الرئيس

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

في مؤتمر القمة العالمي

للتنمية المستدامة

يلقيها عنه بالنيابة السيد محمد النابلي

وزير البيئة والتهيئة الترابية

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

فخامة الرئيس والأخ العزيز «تابو مبيكي» THABO MBEKI،

رئيس المؤتمر،

أصحاب الفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرة السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

حضرات السادة والسيدات،

أتقدم في البداية إلى أخي فخامة الرئيس تابو مبيكي وإلى

شعب جنوب إفريقيا الشقيق بأحر عبارات الشكر والامتنان على

حسن الاستقبال وكرم الوفادة، وأنوه بالتنظيم المحكم لأشغال

هذه القمة، معرباً عن تقديري لجهود اللجنة التحضيرية في

تقريب وجهات النظر، وتحقيق الوفاق بين شعوب الأرض حول

قضايا حاسمة ومصيرية بالنسبة للإنسانية جمعاء، آملي أن

تكون قمتنا هذه فرصة للإجماع حول «خطة العمل التنفيذية 21»

من أجل تحقيق طموحات كافة شعوب العالم في الرقي والتقدم

في كنف التفاهم والتعاون والتضامن. كما أتوجه بالشكر والثناء

إلى منظمة الأمم المتحدة التي ترعى مختلف المسارات الدولية

لتكريس التوجهات المنبثقة عن قمة ريو Rio.

لقد مرّت ثلاثون سنة على إعلان ستوكهولم، وعشر سنوات على انعقاد قمة الأرض الأولى، سعت خلالها كل الشعوب، من منطلق الوعي المتزايد بأهمية التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة : النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتصدي للفقر، إلى تأمين حظوظ الأجيال القادمة على كوكب أضرّ به تطوّر الأنشطة البشرية، وانتهكت موارده الطبيعية على نحو يبعث على القلق.

حضرات السادة والسيدات،

لقد حرصت بلادنا على اعتماد منهجية تنموية توفّق بين العمل الانمائي، والمحافظة على البيئة وسلامة المحيط في إطار

التصحر. كما أعدت برنامج عمل واستراتيجية وطنية إيفاء منها  
بتعهداتها في إطار الاتفاقية الدولية الخاصة بالتنوع البيولوجي.  
وشارك الخبراء التونسيون في نشاطات فريق العمل الخاص  
بالسلامة الاحيائية، واعداد البحوث كما الدول حمل السلامة في

إنّ المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى تجسيم فعلي لمبدأ المسؤولية المشتركة، من خلال إقامة شراكة حقيقية بين بلدان الشمال والجنوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظلّ التحالف العالمي من أجل التنمية الذي دعت إليه قمة مونترري Monterry حول تمويل التنمية، وذلك برفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار الهدف الذي رسمته المنظمة الأممية وهو تخصيص 0,7% من الناتج الوطني الخام لمعاوضة جهود البلدان النامية في إنجاز خططها التنموية. كما يقتضي هذا التحالف أن تبادر البلدان المتقدمة باتخاذ التدابير المناسبة لدرء الانعكاسات التي شهدتها البيئة العالمية، وما انجر عنها من نتائج وخيمة نلمس آثارها اليوم في تفاقم ظاهرة التصحر، وتواتر سنوات الجفاف، وانخراط التوازنات البيئية نتيجة التغيرات المناخية والانبعاثات الغازية وإفرازات التلوّث.

إننا مدعوون اليوم إلى وقفة تأمل لتقييم ما توصلنا إلى تحقيقه في إطار تكريس مبادئ إعلان ريو Rio. ولئن بدت الأهداف طموحة على هذا الصعيد فإنها تبقى مشروعة باعتبار ما تتضمنه «الأجندا 21» من فرص لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتصدي لظاهرة الفقر والتهميش في زمن العولمة والاقتصاد الشمولي.

إنّ النتائج المسجلة بالبلدان النامية في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تظل دون المأمول رغم ما تحقّق من نجاحات، فما زالت نظم الإنتاج والاستهلاك لا تستجيب لمقومات التنمية المستدامة، حيث تسجل أبهر النتائج الاقتصادية باستغلال المفرط وغير رشيد للموارد الطبيعية، وبتدهور متزايد للبيئة والمحيط، وهو ما يحملنا مسؤولية تاريخية في التصدي للمخاطر المحدقة باقتصادياتنا في الحاضر والمهددة لمستقبل أجيالنا القادمة.

وقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة جدوى التكامل بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتطوير العلاقات التجارية وفق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة. ونحن إذ نسعى إلى الاندماج في المنظومة العالمية الجديدة، فإننا نؤكد ضرورة التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية في العالم، على أن تبقى منظمة الأمم المتحدة الإطار الأمثل لتحقيق هذه الأهداف وذلك بمزيد تطوير عملها في المجال الاقتصادي، ضمانا للترابط بين مسائل الأمن والمسلم والتنمية.

إنّ ندرة الموارد أو نضوبها في العديد من البلدان النامية والفقيرة، بسبب الضغط السكاني والاستغلال العشوائي والمفرط للموارد الهشة من قبل سكان في منتهى الخصاصة، تشكل إحدى أهم المخاطر التي مازالت تهدد التوازن البيئي في عالمنا، وهو ما يحمل المجموعة الدولية مسؤوليات كبرى لضمان صيانة الموارد الطبيعية وتميئتها، وتحقيق التوازن بين البيئة السليمة والتنمية المستدامة.

ولن يتيسر ذلك بدون دعم الجهود الدولية في مجال مقاومة الفقر، وفق الالتزامات التي قطعتها المجموعة الدولية على نفسها خلال المؤتمرات والملتقيات الدولية المنتظمة خلال السنوات الأخيرة، وآخرها قمة الألفية سنة 2000 وندوة مونترري Monterry سنة 2002.

إنّ هذه الأوضاع تستوجب منا مزيد التعاون والتضامن من أجل إيجاد الآليات الكفيلة بمعالجتها. وكانت تونس قد اقترحت منذ سنة 1989، برنامجا لرسكلة ديون الدول الفقيرة والمتوسطة لفائدة البرامج البيئية، كواحد من أنجع السبل لتفعيل قنوات التعاون الدولي.

وإيماننا منا بضرورة إرساء آليات جديدة للتعاون تجسم التضامن بين الدول المصنّعة والدول النامية، دعونا منذ 1998 إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن، وجدّدنا هذه الدعوة خلال قمة الألفية، وذلك لتخفيف وطأة الفقر بالمناطق الأكثر احتياجا. ولئن حظيت هذه المبادرة بوفاق أممي ومساندة دولية واسعة، فإننا نأمل أن تتضافر كل الجهود لإيجاد الصيغ والآليات الكفيلة بتجسيماها، حتى تسهم في الحد من ظاهرة الفقر بمختلف أنحاء العالم، وخاصة بالقارة الإفريقية، بما يحقق شروطا أفضل لسلامة البيئة والمحيط ويحافظ على الموارد الطبيعية من مخاطر الاستنزاف.

ونحن نوّكد بهذه المناسبة أهمية تجديد الدول المصنّعة لالتزاماتها بشأن الاتفاقيات الدولية وتفعيل مقرراتها، والإسراع

بالمصادقة على بروتوكول كيوتو Kyoto، حتى تنتفع الدول النامية  
بآليات التنمية النظيفة بيئياً.

وإننا لنأمل أن تسجل قممتنا هذه انطلاقة فعلية لبناء علاقات  
دولية جديدة تركز أهداف التنمية المستدامة على أساس  
التضامن الإنساني من أجل تهيئة مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.